حصار غزة
حتى متى؟

نشرة خاصة صادرة عن
الدائرة السياسة - حماس
وحدة العلاقات الخارجية
والدولية

تعـرض قطاع غزة إلى إغلاق صـارم وحصار ظالم على مدى أحد عشـر عاما متواصلـة، زادت حدته خلال السـنوات الخمس الماضية، بالإضافة إلى العدوان المتكرر على القطاع الذي فاقم الوضع الإنساني بشكل كبيـر وأدى إلى تدهـور هائل في الظروف المعيشـية، وزيادة معدلات البطالة والفقر، وتراجع مؤشـرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سياسـة الحصار ليسـت جديدة، فهو سمة من سمات الاحتلال الإسـرائيلي، وجزء حيوي من عدوانه ضد شـعبنا في الضفـة المحتلة وقطاع غـزة، حيث تم فـرض الحصار والاغلاقات علـى قطاع غزة بدرجات وأسـاليب متنوعة خلال السـنوات 1995م حتى عام 2000م، واشتدت أساليبه أثناء الانتفاضة وبعدها حتى يناير 2006 بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشـريعي الفلسـطيني، حيث أصبح الحصار مطبقاً بصورة شـاملة على قطاع غزة منذ ذلـك التاريخ إلى اليوم عبر تراكمات دفعت إلى مزيـد من تردي الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية لمعظم سـكان القطـاع المعزولين تماماً عن بقية العالم والذين أصبحوا يعتمدون في جانب من معيشـتهم على المساعدات الاغاثية من وكالة الغوث والتبرعات من الخارج، الأمر الذي خلق ما يسـمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الاغاثة بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

تمثل سياسـة الحصار شـكلا من أشـكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الدولي الإنسـاني خاصة اتفاقيـة جنيف الرابعة لعام 1994م الخاصة بحماية السـكان المدنيين وقت الحرب، وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسـان على حق كل شـخص في التنقل والحركة، وتنص المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م، على حق كل شخص من حرية التنقل. كما نصت على أنه لا يجوز حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة، وكما أشار البروفسور ريتشارد فولك مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنـي بحالة حقوق الإنسـان فـي الأراضي الفلسـطينية "أن الحصار على قطاع غزة غير مشـروع بمعزل عن مجمل آثاره الإنسـانية ويشـكل فـي جوهره حالة واضحة ومنهجية مسـتمرة مـن العقوبة الجماعية المفروضة على سكان مدنيين ويشكل انتهاكا مباشرا لأحكام المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة.

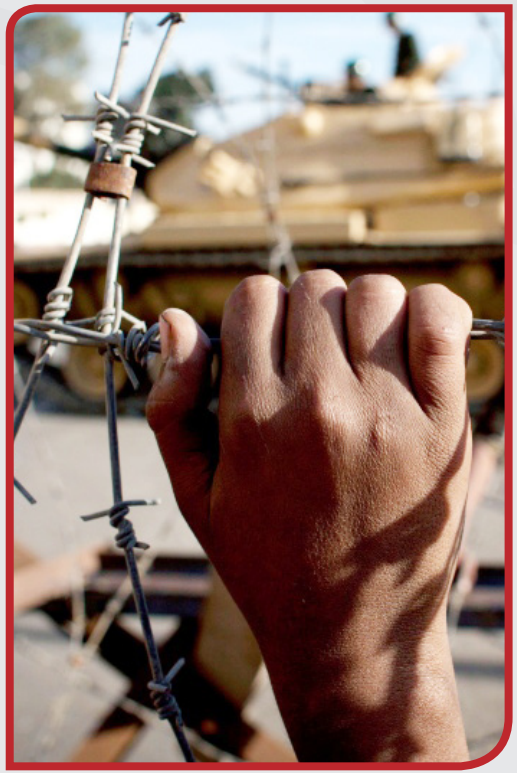

الوضع السكاني

قدر عدد السكان في قطاع غزة (والذي مساحته 365 كـم مربع) حسـب توقعات مكتـب الإحصاء المركزي الفلسـطيني للعـام 2017م (1,943,398) نسمة وهو ما يمثل 39.24% من مجموع السكان فـي قطاع غـزة والضفة الغربيـة. ويعتبر قطاع غـزة من أعلى المناطق اكتظاظا بالسـكان حيث بلغت الكثافة السكانية (5324) نسمة/كم مربع.

ويتميـز المجتمع الغزي خصوصا، والفلسـطيني عمومـا بما يعـرف طفـرة الشـباب (Youth Bluge) حيـث يمثـل مـن هـم دون الثلاثيـن ما نسـبته (72.1%) من مجموع السـكان في قطاع غزة. إن طفرة الشـباب هذه قد تجلـب التنمية للمجتمع إن توافر للشـباب فرص التعليم والتدريب والعمل ليسـاهموا في دفع عجلـة الإنتاج، وهـذا الأمر لا ينسـجم مع ظـروف الإغلاق والحصـار وتقييد الحركة عبر المعابـر القليلة مما خلق وضعا صعبا على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

الوضع الاقتصادي

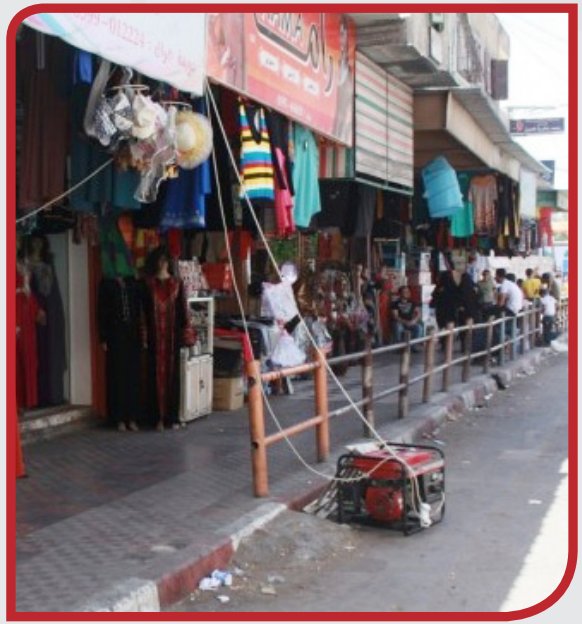

لقد أدى استمرار الحصار والعمليات العدوانية على قطاع غزة إلى انتهاك حق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، حيث ارتفعت عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من 100000 أسرة (حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية)، مما أدى بدوره إلى ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي يعتمدون حصرا على المعونات الغذائية من وكالات الأمم المتحدة إلى أكثر من 900000 لاجئ في العام 2017.

بلغ معدل دخل الفرد في قطاع غزة في العام 2012م حوالي 1159 دولار، أما في العام 2014م فقد بلغ 971 دولار، ومن المتوقع أن يشهد مزيدا من الانخفاض حتى نهاية عام 2017، وبحسب البنك الدولي فإن دخل الفرد في قطاع غزة انخفض في الوقت الحالي بنسبة 31% عما كان عليه قبل 20 عام.

أما نصيف الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في عام 2017م 1037 شيكل (296 دولار) مقارنة بما كان عليه في عام 2005م حيث كان يبلغ 1374شيكل (393 دولار) حسب مركز الإحصاء الفلسطيني.

وزادت نسبة البطالة في قطاع غزة حيث ارتفعت حتى هذا العام 2017م إلى أكثر من 41% مقارنة بما كانت عليه قبل بدء الحصار في عام 2005م حيث بلغت 30% حسب المركز الفلسطيني للإحصاء. تعطل عدد كبير من

المؤسسات والمرافق الصناعية عن العمل بسبب التدمير أو نقص الكهرباء والوقود ونقص المواد الخام أو عدم القدرة على وصول المنتجات إلى الأسواق العربية والأجنبية وحتى الفلسطينية في الضفة الغربية، علما بأن هذا القطاع يشغل 30 ألف عامل.

تعثر صناعات الانشاء والتعمير التي تشكل جزء مهم من اقتصاديات غزة حيث يعمل فيها 20 ألف عامل، هذا خلاف العمال في المنظومات الانتاجية ذات الصلة.

ولقد كان الإغلاق والحصار على القطاع هو السبب المباشر في تعثر مرور مواد البناء الخاصة بالمشاريع الدولية المنفذة في القطاع أو المشاريع الخاصة بالمواطنين.

راكمت الحروب المتكررة على غزة من مشكلة السكن، ففي حرب 2008/2009 خلفت دمار في 2800 وحدة سكنية، في حين خلفت حرب 2012م ما مجموعه 200 وحدة سكنية، وبلغ عدد الوحدات التي دمرت تدميرا كليا خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2014 حوالي 9 آلاف وحدة سكنية، بالإضافة إلى 47 ألف وحدة سكنية تم تدميرها جزئيا حيث يسكن فيها 11162 عائلة بعدد 70000 نسمة من الأطفال والرجال والنساء.

وتعقدت المشكلة في ظل استمرار الحصار على غزة وحرمانها من فرصة الإعمار والتوسع الطبيعي لمواجهة حاجات الزيادة الطبيعية للسكان حيث ما زالت عدد هذه العائلات تسكن مساكن مؤقتة وشقق مستأجرة وبيوت شبه آيلة للسقوط وهم غير قادرين على استئناف حياتهم اليومية ويحرمون من التمتع بحياة كريمة.

ووفق التقديرات، يحتاج قطاع غزة إلى 140000 وحدة سكنية لتجاوز أزمة السكن الناتجة عن حرب 2014م.

قطاع التعليم

ألقى الحصار بظلاله الثقيلة على المسيرة التعليمية وعلى حق سكان قطاع غزة في التعليم، حيث عانى قطاع التعليم أزمة حقيقية جراء عدم القدرة على بناء المؤسسات التعليمية التي تضررت خلال العدوان الصهيوني عام 2014م بشكل خاص.

بلغ عدد المدارس التي تم تدميرها كليا 327 مدرسة من أصل 698 مدرسة في قطاع غزة والتي تخدم 488000 طالب وطالبة، وأن 50% من هذه المدارس كانت تعمل بنظام الورديتين، مما أثر على التحصيل العلمي لطلبة المدارس.

وقد تأثر 130000 طالب جامعة سلبا جراء تدمير 6 جامعات بشكل جزئي نتيجة العدوان.

وقد فاقم الحصار من مشكلات التعليم والتحصيل العلمي بسبب أزمة الوقود وانقطاع التيار الكهربائي في المدارس والجامعات بشكل عام، بالإضافة إلى حرمان الآلاف من طلبة قطاع غزة من فرص التعليم في جامعات الضفة الغربية ومؤسسات التعليم العالي في الدول المجاورة لاستكمال دراستهم الجامعية أو للمشاركة في المؤتمرات العلمية وتنمية القدرات المهنية.

الكهرباء والوقود والماء

إن تعطيل محطة كهرباء غزة الوحيدة بعد تعرضها للاستهداف المباشر عدة مرات جراء العدوان المتكرر على قطاع غزة، أفقد غزة ما مجموعه 107 ميجا وات من مجموع طاقة الكهرباء التي توفرها محطة غزة إلى جانب خطوط الإمداد من الجانب الإسرائيلي والمصري والبالغة 244 ميجا وات، حتى بعد إعادة ترميم وتشغيل المحطة فإن مشاكل الوقود الخاص بالمحطة وتوفير الأموال لشرائه وبعض القضايا السياسية الشائكة أبقت المشكلة على حالها بل فاقمتها معظم الأحيان، هذا في حين يتوقع تقرير الأمم المتحدة أن يرتفع الطلب على الكهرباء في العام 2020م إلى 550 ميجا وات.

أزمة الوقود أثرت على قطاع هام هو النقل والمواصلات وأثرت على النشاط الإنساني والاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

تعاني غزة من مشكلة حقيقية في الماء حيث سجل تقرير الأمم المتحدة أن درجة الأمان في مياه الحوض المائي تمثل فقط 10% وأن العام 2017م قد يصبح معها الحوض المائي غير صالح تماما.

كما تعتبر 100% من مياه الشرب في قطاع غزة ملوثة وغير صالحة للاستخدام الآدمي، ولا تتوفر فيها معايير الصحة العالمية. كما أن كمية المياه المتاحة غير كافية، فكل شخص يحصل على 90 لتر في اليوم الواحد وهو أقل مما قررته منظمة الصحة العالمية التي أشارت بتقاريرها بأنه يجب أن يحصل كل فرد على ما بين 150-100 لتر يوميا.

غياب الكهرباء لساعات طويلة ونقص امدادات الوقود أثرت على نظام الإمداد بالماء النظيف ورفعه للأدوار العليا في المناطق السكنية.

وإن ما يفاقم من خطورة الأمر هو تعطل مشاريع الصرف الصحي مما أدى إلى ضخ نحو 80 مليون لتر من المياه العادمة يوميا في مياه البحر، وتسرب مياه البحر الملوثة إلى خزانات المياه الجوفية الطبيعية، ويهدد المصدر الأساسي لمياه الشرب الذي ينعكس سلبا على صحة السكان ويعرضهم للعديد من الأمراض الخطيرة.

القطاع الصحي

تعتبر الأدوية والمستلزمات الطبية ومواد المختبرات ركائز أساسية في تقديم الخدمات الصحية الفعالة لعلاج المرضى وشفائهم، فقد ساهم الحصار في نقص العديد من أصناف الدواء والمستلزمات الطبية منها أصناف أحادية الاستخدام كالشاش والقطن وخيوط الجراحة وأفلام الأشعة والحقن بمختلف المقاسات والبلاستر ... إلخ من المستلزمات الطبية، إضافة إلى مواد مستخدمة في التحاليل الطبية المخبرية التي تمكن الأطباء من أداء واجباتهم في تشخيص الأمراض ووصف الدواء المناسب للعلاج والقيام بالعمليات الجراحية بكافة أنواعها.

تحتاج وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة شهريا إلى ما يقارب 3 مليون دولار، أي ما يقارب 36 مليون دولار سنويا لتوفير احتياجاتها من الأدوية والمستهلكات الطبية، ولقد شهدت المستشفيات والمراكز الطبية والعيادات والمستوصفات نقصا خطيرا في الادوية والمستلزمات الطبية اللازمة،

وقد طال النفاذ أصنافا ضرورية تخص أقسام الحضانة، والعمليات الجراحية، وجراحة المناظير، والعناية المركزة، وجراحة العظام، وتخطيط القلب والولادة، وجميع أصناف القسطرة البولية، وجراحة العيون، وأفلام الأشعة المقطعية، وأصناف أخرى تستخدم في عمليات التخدير والتنفس الصناعي.

وقد أدى العجز المالي في وزارة الصحة لعدم وجود موازنة لتغطية احتياجاتها من الأدوية والمستلزمات الطبية ومواد المختبرات، للقيام بواجبها في توفير الرعاية الصحية اللائقة للمواطنين. ورغم اعتماد موازنة قطاع الصحة بشكل أساسي على المنح والتبرعات من الدول والمنظمات الدولية، والتي لا تفي بأكثر من 40% من احتياجات وزارة الصحة، مع العلم أن وزارة الصحة تنفق على الأدوية والمستهلكات الطبية ما نسبته 18.4% من إجمالي نفقات الوزارة.

ونظرا للحصار فإن الانتهاك الأبرز لحق سكان قطاع غزة في تلقي الرعاية الصحية هو حرمان مئات المرضى من تلقي الخدمة الطبية اللازمة في الخارج وخاصة مستشفيات الضفة الغربية، بما

فيها مدينة القدس أو المستشفيات الإسرائيلية، وذلك جراء الحصار على القطاع، ولذلك أثر الحصار على الخدمة الصحية المقدمة للمرضى بشكل عام وخاصة مرضى السرطان، فقد أدى نقص الأدوية إلى زيادة في عدد المرضى المحولين للعلاج بالخارج خاصة إلى محافظات الضفة الغربية والأراضي المحتلة، ولكن إغلاق معبر بيت حانون حال دون ذلك أو أدى إلى تأخر الخدمة الصحية لهم.

كما أثر الحصار بشكل مباشر على الأجهزة الطبية الضرورية لعلاج المرضى في كافة المستشفيات والعيادات التابعة لوزارة الصحة في قطاع غزة. حيث بلغ عدد الأجهزة المعطلة في وزارة الصحة (250) جهاز من أصل 6100 جهاز موزعة على مرافق وزارة الصحة حيث أن السبب الرئيسي لتوقف هذه الأجهزة هو عدم توفر التمويل اللازم لشراء قطع الغيار اللازمة للإصلاح.

كما أن صعوبة إدخال القطع التي تم شراؤها والتي تحتاج إلى تنسيقات تأخذ فترات طويلة لإدخالها مما يزيد فترة تعطل الأجهزة والتي بدورها تعمل على توقف الخدمة في المستشفيات.

معبر رفح

يمثـل معبر رفح (الواقع على الحدود المصرية الفلسـطينية) البوابة الرئيسـية الوحيدة لسـكان قطاع غزة، ويعتبر إغلاق المعبر من أكثر الصعوبات التي يواجهها سـكان قطاع غزة، حيـث أن عدد أيـام الإغلاق للمعبـر خلال السـنوات الخمس الأخيـرة أكثر من أيام فتحه، وحسـب وزارة الداخلية في غزة فإن عدد الأيام التي فتـح فيها المعبر في عام 2017م حتى تاريخ اليوم (22 نوفمبر) 18 يوم سافر فيها 2624 شخص، فيما فتـح المعبر في العام الماضي 2016م 41 يوما سـافر خلالها 26431 شخصا، وفي عام 2015م فتح معبر رفح 32 يوما سافر خلالها 14656 شخصا، وفي العام 2014م سافر 52431 شخصا فـي 125 يوما، أمـا في العـام 2013م فقد تركز فتـح المعبر بشـكل شـبه كامل خلال النصف الأول ولكـن تم إغلاقه في النصف الثاني بعد الأحداث السياسية المتغيرة في مصر.

وإغلاق معبر رفح وهو المتنفس الوحيد لسكان القطاع على العالم الخارجي أثر على كافة قطاعات الشـعب من المرضى والطلاب والعائـلات والحالات الإنسـانية، وجعل غزة وكأنها سجن كبير يعيش فيه ما يقارب الاثنين مليون مواطن.

الخلاصة

إن الحصار المستمر على قطاع غزة منذ أكثر من 11 عاما، أمام أعين العالم أجمع مخالفا كافة القوانين الدولية أراد أن ينتزع حق الشعب الفلسطيني في العيش بكرامة وحرية، هادفا لإخضاع الشعب الفلسطيني للتخلي عن ثوابته وحقوقه، ولكنّ الشعب الفلسطيني أثبت للعالم أجمع أن هذا الحصار لن يزيده إلا إصرارا وتحديا للبحث عن الحرية والكرامة ونيل الحقوق، ولا بد للحصار أن ينكسر.